آثار الديكتاتورية وتطورالمرحلة الانتقالية

ly@bC

ليس غريباً أن تواصل القوى اليسارية والديمقراطية تطوير رؤاها حول المرحلة الانتقالية وتأكيدها على ضرورة تصفية ارث الديكتاتورية بل الغرابة في اختزال ذلك الموروث الى اجراءات متعجلة تؤدي في نهاية المطاف الى تكريسه بصياغات جديدة. وفي هذا الاطار تنتصب امام قوى التغيير العراقية ثلاث مهمات مترابطة:

اولهما تطوير العلاقة الجدلية بين الوطنية والديمقراطية والتي يمكن تلخيص مضمونها بانهاء سلطة الاحتلال واستعادة الاستقلال والسيادة الوطنية.

وثانيهما : ترسيخ العملية الديمقراطية بعد انهيار آلة الدولة الديكتاتورية وصولاً الى بناء الدولة العراقية الديمقراطية الفدرالية.

واخرهما : تصفية آثار الديكتاتورية.

وعلى الرغم من ترابط الموضوعات الثلاث المشار اليها تواجهنا الأسئلة التالية:

ما مخلفات الديكتاتورية التي تطالب القوى اليسارية الديمقراطية بازالتها بعد تصفية آلة الدولة الديكتاتورية على يد العسكرية الأمريكية ؟. وما علاقة ارث الديكتاتورية بمستقبل التطور الديمقراطي ؟. واخيراً ما الاجراءات السياسية والضمانات الدستورية الكفيلة بالتخلص من تركة عهد الاستبداد والهمجية ؟.

على اساس اشكالية الأسئلة المثارة دعونا نواصل البحث بروح نقدية ومسؤولية وطنية.

من المعروف ان الديكتاتورية التي استمر تسلطها نحو نصف عمر الدولة العراقية ارست تقاليد شاذة في الممارسة السياسية اتسمت بغرابتها وفرادتها يمكن تأشير الكثير من مفرداتها لكننا نتوقف عند البعض منها:

•تماهي الدولة مع السلطة السياسية. بمعنى اختزال الدولة الى سلطة قمعية بعد امتلاك مؤسساتها الأساسية وما نتج عن ذلك من صعوبة التفريق بين الحدود الفعلية للدولة والسلطة من جهة، وملكية الدولة وثروة الحاكمين من جهة اخرى. تلازم العنف بشتى الوانه مع الممارسة السياسية لسلطة الدولة العراقية وهنا يمكن القول ان الارهاب السلطوي قد أصبح سمة اساسية في سلوك ونهج الدولة الديكتاتورية بعد ترسيخه في الممارسة اليومية.

•تحويل الدولة العراقية الى ملكية خاصة، الأمر الذي تجلى في احتكار المراكز القيادية في اجهزة الدولة البيروقراطية / القمعية من قبل ابناء العشيرة الحاكمة. بكلام آخر استحواذ العشيرة الحاكمة على الدولة وثرواتها الوطنية. ان السمات التاريخية المشار اليها اضافة الى النتائج المعاصرة التي افرزها الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق شكلت ارثاً " ثقيلاً" لايمكن تجاوزه باجراءات تبسيطية. الأمر الذي يتطلب التوقف عند السمات التاريخية والمعاصرة للمنظومة العراق السياسية وتشكيلته الاجتماعية بصبر ومسؤولية.

استناداً الى ذلك كله جاءت مطالبة الحوار العربي الكردي ومؤتمر المصالحة الوطنية بضرورة التخلص من هذا الارث الدموي والمشوه بهدف ارساء المرحلة الانتقالية على قاعدة الديمقراطية والتضامن الاجتماعي.

على اساس تلك المتطلبات يواجهنا السؤال التالي : ما طبيعة المنظومة السياسية للدولة الجديدة القادرة على تخطي آثار الديكتاتورية من جهة، وبناء الدولة الديمقراطية الضامنة للوحدة الوطنية من جهة اخرى ؟.

الاحاطة بذلك الاشكال الوطني الكبير تنطلق من اعتماد مشروع وطني / ديمقراطي يرتكز على عدة مستويات تترابط فعالياته السياسية مع الضمانات الدستورية الديمقراطية الهادفة لاعادة بناء الدولة العراقية.

اعتماداً على تلك الموضوعة يمكننا توزيع الاتجاهات العامة للمشروع الوطني الديمقراطي على مستويين اولاً: مستوى سياسي يتعلق بطبيعة الروابط السياسية التي تتحكم في مسار العلاقات الوطنية والتي يتقدمها:

أ- الدعوة الى مؤتمر عام وشامل تتمثل فيه كل مكونات التشكيلة العراقية من قوى وتيارات سياسية ومؤسسات قومية/ عشائرية/ دينية.وبهذا الاتجاه شكل الحوار العربي الكردي ومؤتمر المصالحة الوطنية خطوات ايجابية على هذا الطريق.

ب- تتركز وظيفة المؤتمر على مناقشة واقرار وثيقة سياسية /اخلاقية يمكن تسميتها بوثيقة (الوحدة الوطنية) تلزم بنودها قوى التشكيلة العراقية بـ:

- نبذ العنف بجميع اشكاله من الممارسة السياسية/ الفكرية بين القوى والتكوينات الاجتماعية.

- الاحتكام الى الشرعية الديمقراطية والمنافسة السلمية.

- صيانة واحترام مصالح البلاد الوطنية.

ثانياً: ان الضوابط السياسية/ الاخلاقية المشار اليها تستمد مشروعيتها من المستوى الثاني الذي تترابط موضوعاته وكيفية ضمان التطور الديمقراطي والتي يمكن تحديد مفرداته بالدلالات التالية:

١- ضرورة ضمان التطور الديمقراطي للدولة العراقية وعدم اختزالها الى سلطة سياسية وذلك من خلال بنائها على قاعدة دستورية تشترط المسؤولية المشتركة والرقابة المتبادلة بين سلطاتها الثلاث وما يعنيه ذلك من اقتسام سلطات الدولة العراقية بين القوى السياسية وفق الشرعية الديمقراطية.

٢- تفكيك ارث الديكتاتورية يتطلب بناء شكل الدولة العراقية على أسس فدرالية تشكل بدورها ضمانة دستورية لموازنة المصالح القومية، وما يعنيه ذلك من اغناء مضمون الوحدة الوطنية واكسابها ابعاداً جديدة تستند الى المسؤولية الوطنية المشتركة بعد نبذ الروح الشوفينية والعقلية الاستعلائية.

٣- تصفية موروث الديكتاتورية وعنفها المتجذر في عقلية انصارها يشترط بناء (عقد اجتماعي) بين مكونات التشكيلة الوطنية يرتكز على اعادة بناء مفهوم الوطنية الذي يتلخص مضمونه المعاصر في تطويع النزعات الفئوية الاحتكارية لمصلحة الموازنة السياسية والتضامن الاجتماعي ، وما يعنيه ذلك من نبذ العقلية التسلطية التي تسعى الى امتلاك السلطة بهدف الغاء الاطراف الوطنية الاخرى.

ان اعادة بناء العقلية السياسية على اسس ديمقراطية يشكل عتبة اساسية نحو تطوير فعالية الحوار الوطني الذي استبدلته الديكتاتورية بارهاب شامل يتحكم في الممارسة السياسية.

٤- تقضي المطالبة بتصفية ارث الديكتاتورية الى رؤية جديدة لتوزيع الثروة الوطنية استناداً الى توازن المصالح الاجتماعية لمكونات العراق الطبقية/ القومية وذلك من خلال اعتبار الدولة الديمقراطية الجديدة الضامن الأساسي لحماية واستثمار وتوزيع الثروة الوطنية.

اخيراً من الضروري التأكيد على ان ازالة مخلفات الديكتاتورية وتصفية آثارها تعني في المحصلة الأخيرة بناء العقلية العراقية على سايكلوجية احترام الآخر والدفاع عن مصالحه الانسانية استناداً الى سيادة لغة الحوار الديمقراطي الضامن الأساسي للوحدة الوطنية.

حرب الأموال المؤجلة

[illegible]

لقد شعرت بالغثيان حقاً حين طالعت تصريحات الميجور جنرال (ريموند اودريتو) في ١٤ كانون الاول ٢٠٠٢ التي يقول فيها: لقد استطعنا في الـ٣٠ يوماً الماضية من توجيه ضربات قاصمة الى مصادر تمويل الهجمات على قواته، ومصادرة حوالي (مليوني دولار اميركي) كان يدفع منها ممولو الهجمات ٥٠٠ دولار لكل من ينفذ هجوماً و٢٠٠٠ دولار لكل من يقتل جندياً امريكياً، بل وذهب اودريتو على الضد تماماً مما ذهب اليه الحاكم المدني الأميركي بول بريمر والقائد العسكري العام ريكاردو سانشير من انهم يتوقعون ازدياداً كبيراً في وتيرة العمليات التي تستهدف القوات الأميركية في العراق خلال العامين المقبلين، حين اكد ان مصادرة مبلغ المليوني دولار هذا قلل عدد الهجمات ضد قواته من ٣٢ الى ٦ عمليات فقط. وقد يكون الجنرال اودريتو محقاً اذا كان هو الآخر قد ضللته حكومته بخصوص اموال صدام، او اموال المقاومة العراقية -او اموال الإسلام المتشدد، وصرح فعلاً بناءً على معطياته الخاصة.

العاملون في محطة الـ- MBC اظهرت نتائج استطلاعهم الأولي لأعظم مئة شخصية عربية في التاريخ العربي (واستثنوا منه الرسول الكريم (ص) والخلفاء (رض) أن إسامة بن لادن وصدام يتصدران قوائم المئة الأعظم)، «كم من الأموال ولو جمعت ستصل الى (البئر) التي زرعها صدام وابن لادن في قلب المجتمع العراقي. كنت قد وصلت تماماً إلى هذه النقطة عندما ضجت سماء بغداد بأصوات الإطلاقات النارية ظهر يوم الأحد ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢، لم يكن طابور السيارات تحت مكتبي الذي يمتد إلى أبعد من (٢) كيلومترات مثل أقصى خيالية في شوارع وازقة الكرادة بانتظار الحصول على ٦٠ لتراً من وقود الديزل او البنزين من محطة الوقود القريبة، مبرراً لاحتفال هؤلاء المنتظرين بهذه الطريقة المرعبة للاحتفال ولو حضر ابراهيم بحر العلوم نفسه إلى محطة الوقود ومعه ألف نسخة من (القرآن الكريم) واقسم عليها بأن ازمة الوقود سوف تنتهي، إذ لابد وأن يكون صدام قد اعتقل، قفزت هذه الفكرة مبرراً وحيداً في رأسي لإطلاق النار الكثيف هذا، وكانت سرعة بعض مدافع الرشاش وقوتها تؤكد أن القوات الأمريكية ربما تكون هي أيضاً قد تعلمت ولابد هذا التقليد الاحتفالي. بعد تبادل للقهى فكرة اخرى أرادت ان تنحفر في رأسي عنوة مفادها ان صدامات مسلحة شعبية حدثت في كل جهات بغداد حيث تأتي اصداء الرصاص مع القوات الأميركية، حيث قال وقد ألقى بفنجان القهوة امامي: لقد اعتقلوه، قالها بنفس الصيغة التي نطق بها بريمر بعد ثلاث ساعات، ولكن صاحبي قالها بالعامية العراقية هكذا (لزموه..) وغادر مسرعاً كعادته. كنت موقناً أن الفرقعة الثالثة (بعد زيارة لندن وبغداد) للإمبراطور جورج بوش الثاني في دعايته الانتخابية ستكون إلقاء القبض على الدكتاتور الخلوع أو الإعلان عن ذلك إن كان قد تم منذ زمن ما، لكني بالمقابل كنت واثقاً أن هذه الخطوة ستؤجل إلى أن تصل حمى التنافس على الرئاسة إلى ذروتها لا أن تكون في بداية الحملة. قبل أيام أعلن الأميركان أنهم حددوا مكان تسجيل الشريط الصوتي الأخير الذي بثته قناة الجزيرة لصدام، قالوا أن الشريط سجل في سيارة ذات محرك قديم نوعاً ما وأن ترددات الصوت كانت تشير إلى أن السيارة التي كانت تسير بسرعة بطيئة إلى متوسطة في منطقة ذات تضاريس ترتفع تارة وتنخفض أخرى، وقالوا أن هذه المنطقة يرجح أن تكون على ضواحي تكريت!! اعلنوا بعدها أنهم زرعوا هذه المنطقة بأجهزة متطورة جداً لالتقاط ترددات الكلام العادي (المحادثة العادية بدون أجهزة اتصال سلكية أو لا سلكية بين الأشخاص)!! كانت هذه المقدمات كافية للمتتبع أن يدرك أن هناك عملية تجميلية قد أجريت بنجاح لسمعة أجهزة الاستخبارات الأمريكية بعد فشلها في الحد من الهجمات التي تتعرض لها القطعات الأمريكية في العراق، وان (مخبراً ما) قد ربح (لوتو الـ٢٥ مليون دولار) عندما وشى بالصيد السمين، أو أن هذا الصيد قد خبأ من الأساس هناك تحت التخدير!! ومع أن صدام لم يظهر في (منازلته الأخيرة) ظهور الأبطال، بل أظهره الفلم الذي بثه بريمر في مؤتمره الصحفي مثل الجرذ المذعور، إلا أن (حرية الكلام) وهي من حسنات العهد الجديد دفعت الكثير من العراقيين الذين جمعت وكالات الأنباء عينات عشوائية من أصواتهم إلى اعتباره بطلاً، أما أغلب هذه العينات في الشارع العربي فلا زالت تصر على أنه بطل قومي!!. ولنا أن نتكهن بنتائج استفتاء الـ MBC).)

كانت قطعات الجنرال (اودريتو) هي التي القت القبض على صدام في الدور قرب مسقط رأسه ومراتع صباه ولكن لم تعثر هذه القوات إلا على مصرف جيب بأقل مقداره ٧٥٠ ألف دولار فقط، ولا زلت أشعر بالغثيان لتصريحات (اودريتو) التي طالعتها وأشرت إليها قبيل إعلان اعتقال صدام بلحظات. الشيطان وراء القضبان وأموالنا في خبر كان يقول الدكتور جواد هاشم الذي شغل حقيبة وزارة التخطيط في دولة البعث وعمل مستشاراً لصدام عندما كان رئيساً للجنة الاقتصادية في سبعينيات القرن المنصرم في مذكراته التي نشرتها الشرق الأوسط بالاتفاق مع دار الساقي مؤخراً أن صدام ومن رغبته في أن يحكم حزبه العراق ٢٠٠ سنة ولتجنيب الحزب (نكسة) اخرى مشابهة لنكسة إيعاده من السلطة التي قام بها (عبد السلام عارف) بعد اقل من (٩) أشهر من اطاحة التيار القومي والتيار اليعثي بعبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣ وأصبح عارف رئيساً للجمهورية وأصبح البكر رئيساً للوزراء، عرض على مجلس قيادة الثورة قبيل تأميم النفط ان تودع حسابات حصة (كوليكيان) في حساب سري لتجنيب الحزب أزمة مالية مشابهة لأزمة الـ٦٣ في حالة خروجه من السلطة بانقلاب عسكري أو بفعل غزو خارجي، وان صدام قد حصل فعلاً على موافقة المجلس وتخويله بالقيام بذلك. ويقدم الدكتور جواد هاشم عملية حسابية مبسطة لهذه الأموال مع فوائدها المصرفية لغاية ١٩٩٠ (إعلان الحصار على العراق وتجميد حساباته المصرفية) وابتداءً من تأميم النفط إنها أصبحت ٣١ مليار دولار عداً ونقداً، ولم نسمع ابتداءً من تحرير الكويت حتى سقوط نظام صدام في ٩ نيسان واعتقاله في ١٣ كانون الأول ٢٠٠٣ شيئاً عن هذه الأموال، ولا نريد أن نترك ملفها هو الآخر بيد السيد جيمس بيكر الذي عينه الرئيس بوش مسؤولاً عن ملف الأموال والديون العراقية. ومثل هذا المبلغ، فإن للعراق مبلغ ٢٢ مليار دولار في البنك الفرنسي الذي كان يغطي مبادلات العراق بموجب مذكرة التفاهم الموقعة مع الأمم المتحدة من عام (٢٠٠٢-٩٦) هذه الأموال كانت مجمدة عن (مبايعات) لم توافق عليها لجنة ٦٦١ لأن المشتريات كانت ذات أغراض مزدوجة، كان يصر النظام عليها رغبة في حفظ هذه الأموال على الأكثر، وعندما أصدر النظام قراره بتحويل تعاملات العراق من الدولار إلى اليورو، أبرقت سكرتيرة البنك الفرنسي إلى البنك المركزي العراقي تعلمهم أن خسارة تحويل الرصيد لفرق سعر الصرف ستكون ٢٥٠ مليون يورو، وطلبت موافقة ثانية لاتخاذ إجراءات تحويل الرصيد في ضوء هذه المعطيات، وبالطبع فإن الذي الحق بالعراق خسائر تفوق الـ٥٠٠ مليار دولار خلال حكمه لم يكن هذا الرقم التافه مبرراً له للتراجع عن قراراته (الحكيمة). ومع ذلك فلا زلت شخصياً أجهل مصير هذه الـ٣٢٢ مليار دولار أيضاً. أيها العراقيون، صدام حمل معه يوم ٣/١٩ مبلغ ٢٠ مليار دولار من أموالكم لا ملياراً فقط كما تقول أمريكا. أشعر اليوم بالذات أنني بحاجة إلى إذاعات وقنوات تلفزيونية تقطع برامجها وتبث على العراقيين هذه الحقيقة المرة من سلوكيات دكتاتوره ومحرريه الكاذبين والتي يعرفها موظفو البنك المركزي العراقي وكل المسؤولين الأميركيين (ولا علم لي أن أن أعضاء مجلس الحكم على علم بها أم لا).

لا استطيع أن اتهم الولايات المتحدة التي تنفق على قواتها المسلحة بين كل شروق وغروب أكثر من ١٥ مليار دولار منها أربعة مليارات شهرياً على قطاعاتها في العراق، وتتقدم على الدول العشرين التي تليها في القوة (مجتمعة) قد فكرت بالاستيلاء على هذه الأموال لغرض تمويل حملتها العسكرية على العراق أو حجز مبلغ المعونة الأميركية للعراق البالغة ١٨ مليار دولار، أو تمويل حملة الرئيس بوش الرئاسية لأن فكرة (الغنائم) بهذا الشكل البدائي هي بالتأكيد ضد القيم الأمريكية. أما إذا كانت قد تسترت على حقيقة هذه الأموال خوفاً من إضفاء نوع من الأسطورية على حقيقة صدام، فهو الآن بين أيديها، أما إذا كانت هذه الأموال قد تسربت إلى (بثور) صدام أو إلى (الإرهاب الدولي) أو حتى إلى المقاومة الوطنية، فإن اتباع نوع من سياسة المكاشفة والمصالحة الوطنية يجعل من فرص تطويق أعمال العنف أكثر منالاً ومن مهمة إعادة بناء العراق مسؤولية مشتركة. منذ بداية العمل بمذكرة التفاهم فتح صدام حساباً خاصاً وسرياً باسم ديوان الرئاسة قريباً من عينيه ولم يكن حتى الساعة الحادية عشرة من صباح ٢٠٠٣/٢/١٩ (أي قبل الحرب الأخيرة بنهار واحد) يعلم بمقدار ما وصلت إليه الأموال في هذا الحساب إلا ثلاثة أشخاص خلا صدام حسين من الحلقة الضيقة التي كانت تحكم العراق هم عبد حميد محمود السكرتير الشخصي للرئيس وولداه عدي وقصي إضافة إلى الدكتور عصام اللا حويش محافظ البنك المركزي العراقي بحكم منصبه، ولم يكن أحد مخولاً بتحريك حسابات هذا الرصيد غير الرئيس وولديه وسكرتيره الشخصي!!. كان هذا الحساب المعروف بحساب الديوان تتم نشاطاته بمنتهى السرية، وكان كبار الموظفين المصرفيين في البنك المركزي العراقي يعدون المخاطبات الرسمية بالإيداع والصرف ويقدمونها على بياض إلى محافظ البنك الذي يقوم شخصياً بملئها ويقوم بتداولها مع هؤلاء الأربعة في دائرة خاصة جداً من السرية وعبر مأمورين بالبريد من ديوان الرئاسة حصراً. قصي وحساب الرئاسة في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم ٢٠٠٣/٢/١٩ حضر قصي إلى البنك المركزي العراقي وطلب بكل بساطة سحب حساب ديوان الرئاسة بالكامل، ومع أن الدكتور عصام اللا حويش يعرف تماماً أن قصي من المخولين بهذه الصلاحيات وقد جلب معه تخويلاً إضافياً من والده إلا أن اللا حويش لم يكن ليجرؤ أن يطلب موافقة من الرئيس إلا أن أعلم قصي أن سحب هذا الرصيد بحاجة إلى شاحنات ضخمة وإلى إمكانيات واستعدادات لأنه رصيف (٥٠,٠٠٠) دينار عراقي) (طبع) من رصيد الدينار العراقي المتبقي في البنك لكل المساهمين بحمئة الذهب تلك، لأموال دولة كنا نقول أن الأشرار قد قطعوا عن أهلها شرايين أموالهم ظلماً وعدواناً بحصارهم الجائر، وفي فجر الـ٢٠ من آذار دكت صواريخ (كروز) بغداد لتطأها في الـ٩ من نيسان سرقات دبابات المارينز. أين تذهب المليارات؟ ورب سائل يسأل من أين تأتي هذه الأموال برغم الحصار الشديد الذي كانت تفرضه أمريكا بموجب مقررات مجلس الأمن على المعاملات المالية للنظام العراقي البائس؟ حمل قصي صدام حسين معه في ذلك اليوم، (٦٠٠,٠٠٠ دولار) (ستة مليارات وأربعمائة مليون دولار)!!. (٩٠٠,٠٠٠ يورو) (تسعة مليارات يورو)!! ٢- (٥) أطنان (ذهب، سبائك)!! وهذا المبلغ الذي هو جزء بسيط من إيرادات العراق الجائع تحت قسوة الحصار إن هو إلا حصة ديوان الرئاسة من حساب النفط والمبادلات التجارية العراقية للفترة من توقيع مذكرة التفاهم ولغاية شقيقه في ٣/١٩ من قبل ابن الرئيس، أما مصادر هذا المبلغ فهي: ١- جزء من الأتاوة التي كانت تفرضها (سومو، شركة تسويق النفط العراقية) على شركات النفط المتعاقدة معها، التي كانت تدفع لها عمولة نقدية في العراق بمعدل (١٠٪ من قيمة الصفقة) علماً أن ما مقداره ضعف هذه العمولة كان يخفضه العراق من (المستوى السعري العالمي)، أما الأجزاء الأخرى من هذه العمولات فكانت تذهب أما إلى جيوب المتنفذين من أنصار النظام مباشرة أو إلى حسابات سرية في الخارج.

٢- جزء من أثمان تهريب النفط العراقي مباشرة عبر الخليج أو إيران أو تركيا التي يقوم بها الثلاثة المخولون بتحريك هذا الحساب (ولدا الرئيس وسكرتيره الشخصي) أو وكلاؤهم، أما الجزء الأكبر من هذه الأثمان فهو أما أن يذهب إلى الجيوب مباشرة أو إلى حسابات سرية في الخارج.

٣- أثمان الصفقات الوهمية التي نجح النظام في تمريرها على لجنة (٦٦١) بالاشتراك مع حكومات ودول، وخاصة روسيا والصين وفرنسا بدرجة أقل، وكان آخر هذه العقود تمريراً على لجنة (٦٦١) عقد مع شركات صينية لتأهيل منظومة الكهرباء العراقية وخاصة محطات (المسيب والهارثة) بحوالي مبلغ مليار وأربعمائة مليون دولار، قبضت منها الشركة المتعاقدة مبلغ (٢٠٠) مليون دولار عمولة تمرير العقد، ووصل منه إلى البنك المركزي العراقي حوالي (٩٠٠) مليون دولار، وانفق حوالي (٢٠٠) مليون دولار رشاوى بنكية وعمولات (عكسية) لمصارف أوروبية وعربية (أردنية) في الغالب لتأمين إيصال هذا المبلغ إلى العراق بعد أن وزعته الشركة الصينية المتعاقدة على عدة مصاريف لابعاده عن المراقبة!!

٤- عائدات مشروع (قانون الاستثمار العربي) الذي استبعد البنك المركزي العراقي عنه برغم (الاختصاص) وكان يتم بموجبه إدخال أموال عربية بحجة الاستثمار في العراق، لكن الحقيقة أن هذه الأموال كانت عبارة عن قيام صادرات عراقية تباع مناصفة في الأرباح في شكل آخر من أشكال هدر الثروات الوطنية بسخاء.

وهذه العائدات أيضاً كان ما يدخل منها في هذا الحساب إلا نزر يسير في حين كانت تذهب أغلبها في حقائب إلى المتنفذين من أنصار النظام، لتبنى عليها الجدران أو تدفن في الحدائق كما رأينا، أو تغادر العراق إلى أرقام حسابات سرية لا زالت في عالم الغيب.

كان قصي صدام حسين يمتلك يومها كل الحق في أن يوصي محافظ البنك د. عصام اللا حويش، ومعاونه أحمد سلمان الجبوري والعاملين جميعاً في أن ينسوا طوال حياتهم ما رأوه.

ولأن للتاريخ لسان فإن هؤلاء ومديري الاعتمادات والاستثمارات العامين قد ضاقت صدورهم بهذا السر الكبير، مثلما ضاقت صدورهم بمبلغ النصف مليار التي حولها سكرتير الرئيس المعروف بعبد حمود من حسابات العراق في سوريا إلى لبنان قبل أربعة أيام من حضور قصي إلى البنك المركزي العراقي. أيه أيها الوطن.. إلى م يبقى يتردد في أركانك البهية الخربة عويل كربلاء الدامي، وحتى م يثب الولاة الجائرون على رقاب أبنائك وكل دهر تنجب الثورات الداعرة يزيداً أو شمراً، وتلد الاحتلالات العاهرة أبناء أبائهم، وأبناء سعد و(نحس). وأنت أنت تجدد ثورة الحسين ولا تجني غير ما جنى، أما آن لك أيها الفارس الباحث عن أمجاده في أودية التاريخ، أن تترجل وتجني حصاداً زرعه الحسين السبط في كربلاء قبل أربعة عشر قرناً وسقاه بدمه، وغمرته مثلما يغمر الماء شلب الشطآن بدماء أبنائك؟

صور الاستبداد من ثقافة الخوف إلى الخوف من الثقافة

[illegible]

حينما وقع نظري على عنوان المحور النقدي لمهرجان المربد في دورته الحالية وقبله مهرجان الحبوبي الذي أقيمت في الناصرية، فضلاً عن محاور بضعة ندوات وأيام ثقافية وحلقات نقاش جرت في سائر المدن العراقية، فكرت بالتماثلات والتقاربات التي أخذت توجه أنشطتنا الثقافية والفكرية حالياً، مهيمنة على اتجاهات بحثها ومسار فعالياتها المختلفة. ومن دون الإدعاء بتحديد نقيصة في هذا التوجه، حاولت مع نفسي استخراج تفسير ما لهذا الإصرار فينا على قراءة ماضينا القريب بمختلف أشكال استبداده الفتيت. فافترضت - ولنا العذر في ذلك - أن وقتاً طويلاً قد نستغرقه لتحقيق استيعاب كاف لمآسي حياتنا السابقة، ومنها حياتنا الثقافية، في حين تبدو أوضاعنا الحالية مزوكة لأهواء السياسة والاحتلال وقوى الاستبداد الجديد. قد نتفق جميعاً على أن ثمة نقائض ومفارقات ومخاطر تحيط بنا. وثمة حاضر ملتبس تتنازعه مصالح ونوايا وقطاعات رأي وكتل تأثير، يعيد بعضها إنتاج الاستبداد في بنى عدة قادرة على أداء وظيفة البنى القديمة، من دون أن تمتلك إحاطة واعية بدلالات التجربة العراقية على مختلف الصعد، خاصة إن معظمنا لم يتخط بعد صدمة الحرية، إن في التفكير أو الممارسة.

وفي إطار التلويح بهذه الإشارة التي افترض أنها ملحوظة في صورة الحدث العراقي اليومي، سأحاول طرح بضعة تصورات، تمتلك أهميتها الحالية.

لاشك إن قراءة ومن ثم استيعاب مظاهر الاستبداد وفضح آلياته ومعارضة وسائله، هي جزء لا يتجزأ من إرادة التخطيط لمستقبل الثقافة في أي مجتمع يتخطى محنته، لينشئ ثقافة لها ملامحها المتحررة والمستقلة والفاعلة ضمن السعي المبذول لإرساء دعائم المجتمع المدني. كما إن إعادة كتابة تاريخ الثقافة - العراقية - تحديداً تعني في جانب من جوانبها تفعيل الإمكانات وتوسيع الحدود وتحديث الرؤى للوقوف على ما انجز وما لم ينجز، لتقرير حاجاتنا الحالية بروح نقدية تؤسس - في الوقت نفسه - لوضع صيغ الانخراط في صراعات الحاضر وإشكالياته.

من هنا تحاول الورقة هذه أن تجعل الحاضر مركز اهتمامنا الأساس، لذا سيكون من أولوياتها اختبار إمكانية خلق شراكة ما في الطموح السياسي والثقافي للنخب العراقية التي بات ملحوظاً عمق الخلاف الذي يجمعها في ساحة انشغالاتها الحالية لاستعادة البلد ثانية من أيدي العابثين. وإذا ما حاولنا استشراف مستقبل الصراع الثقافي والأخلاقي الذي أخذ يهيمن على اهتمام النخب الاجتماعية والسياسية في الفترة الراهنة، مع الاهتمام بصورة (المحتل الغربي الذي هزم الدكتاتورية الوطنية)، سنجد إننا أمام تيارين رئيسيين، أحدهما ليبرالي - علماني والآخر أصولي محافظ. يتغذى صراع هذين التيارين من التعارضات القائمة بينهما في رسم كيان الدولة وحدودها واتجاه السياسة والمجتمع ووضع الأفراد والجماعات وحرياتهما المكفولة دستورياً. في حين لن يكون الغرب أو أمريكا مظلة حامية لهذا الصراع بقدر ما تعد برامجهما المعلنة والسرية ركناً أساسياً فاعلاً في الصراع وموجهاً له.

قد يولد النزاع أحياناً من فرضية تفيد، أن كل محاولة تبذلها النخب السياسية الآن لشق الطريق وسط الصفوف هي فرصة لتحييد (الآخر) أيا كان، والتعالي المؤقت على الصدام الكامن والمؤجل في منظومة المصالح والقيم، وهي تركيز لابد منه للمشكلات التي تسعى الجماعات المتصارعة إلى حلها توافقياً. وحيث لا تصلح التوافقية حلاً ناجعاً لمسائل خلافية أساسية يعيشها المجتمع العراقي، إلا في حدود تقريب المفاهيم، وتكييف الوقائع، كيف سيكون حال الثقافة ومسؤوليتها وهي بعيدة تماماً عن المحاولات التي تجري في قاعات مغلقة لتقرير شكل الدولة والقانون وقضايا الحريات العامة والشخصية وحقوق المرأة، وربما والحال هذه، سيظل (الإنسان ثقافي النظرة، يرى الأمور من زاوية محددة ومحدودة، أيا كانت سعة أفق هذه الزاوية وعمقها. فالأفاقية تولد الأنانية، التي تولد بدورها الوهم الذي تنبثق منه المشكلات) بتعبير المفكر ادغار موران. ويبدو إن الأهم في أفكار (موران) استنتاجه، أن السياسة تعالج أعقد المشاكل، وهي التي تسودها أكثر الأفكار تبسيطاً وأقلها استناداً إلى أساس، بل أساسها وأشدها فتكاً..

نعم، قد يشترك الجميع في التنديد بالدكتاتورية، وفي التصدي لمحاربتها، لكن أغلبهم في المقابل، يصم الآذان عن العار الذي يلاحقه جراء أفعاله وزيف ممارساته. لذلك فإن رفضاً مناعياً كهذا يمهد الطريق لاسترداد الاستبداد الكريه بصور مغايرة، تفارق الماضي، وتصيب المجتمع بحمى الخوف من الثقافة، الخوف من الحرية، الخوف من الآخر.

عراقياً كان النظام السابق يستورد ببراعة المحترف شتى فنون الترهيب والفساد والموت، من دون أن نقوى - نحن المثقفين - على فعل شيء يذكر، واليوم تهرب إلينا سنادين الجهل والتخلف وفيروسات العنف والازدراء والتعصب وإلغاء الآخر من دون أن نتمكن من فضح مصادرها وهويات مورديها المعلنين والأجانب. وقبل أن تتقصوا عن حقيقة ما يدور، تذكروا أن المعطيات المرهقة على مظاهر هذا الاستبداد أكثر من أن تحصى. استبداد متعدد الأطياف يفيد ظاهره بأن الخصم هو من يخالفك الرأي. وخصمك مخطئ وكاذب ومتآمر وجاحد على الدوام. ولا مجال لحسن النوايا، أو اجتياز المحنة بالحوار. لا سيما وأننا من هنا المنظار، أمة تقف في مقدمة المستهدفين بغزو كاسح يهدد الثقافات الوطنية والقومية في أهم مقومات خصوصياتها وهويتها التاريخية، مثلما يشير محمد عابد الجابري.

على هذا الأساس نتساءل، إن كانت هناك ثمة ثقافة عراقية ما زالت تراهن على الدخول إلى فضاء أيديولوجية المنافسة العنيفة أو الشروعة، بدعمها آليات الرفض والإلهاء وتحويل النظر عن واقع المحنة الحقيقي.. واقع خراب القيم المجتمعية التي تحترم الإنسان وتقدر العصر. إن استعادة سريعة لتاريخية صراع الأفكار في العالم ربما تحتم علينا اقتناص أية فسحة تحول سياسي، لتعزيز ما يسمى بالأفكار العالمية التي توحد الجماعات مهما تباينت اختلافاتها. رغم ذلك وبسببه يحاول النخبوي أن يكون مستعداً لتحمل مأساته دائماً، بوصفه مثقف أيوتوبيات، المثقف النبوي، حامي القيم والمفاهيم، راهب عصر العولمة.. فقد أملت عليه قيم العدالة وما بعدها أن يغدو شكاكاً وممن لا يثقون بالعقل والحقيقة في نهاية الأمر، وإن يتذكر عبارة (فولتير): "

من إنك لن تستقبل استقبالاً حسناً إذا ما حاولت تنوير الناس، فسوف تستحق.." وربما يسرك كمثقف أن تجد إن (رولان بارت) قد توافق نسبياً مع حس رجل التنوير الفرنسي الذي سبقه بمئات السنوات، حينما ذهب إلى : "إن الأمر الوحيد الذي على المثقف أن يقوم به اليوم، هو أن يتحمل هامشيته وعزلته..".

هكذا، بين ثقافة الحوار وثقافة التطرف ثمة مسافة فاصلة تتسع اليوم تدريجياً، محطمة ما يمكن تسميته الأسس المدنية لكيان الدولة العراقية عبر عقود متراكمة من تاريخها الحديث. فلحظة تهشيم مؤسسات الدولة العراقية - عشية الحرب - بأيد وحشية من حديد تعيد إلى الأذهان مدبات القسوة التي زرعتها ثقافة الخوف في نفوس الأفراد من أية مظاهر للدولة المهيبة. إنه الخوف نفسه من الثقافة المدنية، من فكرة شعور الفرد بأنه باني مؤسساته وحاميها في آن واحد.

ولكن أليس الأشد فتكاً بالنسبة لمستقبل الحرية في العراق، هو أن تكون لحظة الهدم هذه موسومة بالخلط العميق والمستمر بين كيانات الدولة ومراكز السلطة فيها. قد يقلل أحدهم من شأن هذا الأمر ويفسره بزمن حدوثه ذاك، هول الحرب والفوضى التي لحقتها، معتبراً إياه من قبيل ردود فعل الطبيعة السيكولوجية إزاء أساليب النظام القمعي الذي مارس اخصاء الفرد بالسلطة. لتصبح لحظة ما بعد الحرب مظهراً نفسياً دفاعياً عن الذات عبر تشريع اغتصاب الدولة. وعليه من حقنا أن نتساءل هنا:

في وضع منفلت وشائك وغير مسبوق، هل ثمة حاضنة ثقافية وقيمية يمكنها اليوم إعادة تأهيل تلك الجاميع البشرية في إطار دولة القانون والمواطنة والتمدن؟

إنه السؤال الذي يوحدنا الآن، حينما يجعلنا نختنق، ما أمكننا ذلك، سبيلاً لحوار ديمقراطي يؤمن بإمكانية الوصول إلى ضفاف آمنة لتجاوز المطالبة بحرية الثقافة نحو امتلاك ثقافة الحرية.